رئيس مجلس الأمة استقبل رئيس الوزراء اللبناني

الغانم: تعزيز اللُحمة الوطنية بين الكويتيين ضرورة في ظل الظروف الإقليمية المتوترة في المنطقة

■ الكويتيون كانوا على الدوام حريصين على وحدتهم وعلى النأي بالوطن عن أي صراع يقوم على إثارة الغرائز المذهبية والطائفية

الغانم اثناء استقباله سلام

رئيس الوزراء اللبناني في قاعة عبدالله السالم

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية الشقيقة تمام صائب سلام والوفد المرافق له الذي يقوم بزيارة رسمية للبلاد.

وقال بيان لمجلس الامة ان اللقاء شهد التباحث حول تطورات الأوضاع في لبنان وآخر المستجدات الاقليمية والدولية خاصة الأوضاع في سوريا والعراق.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وأمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع ورئيس لجنة الصداقة الكويتية اللبنانية النائب حمد الهرشاني والنائب عبد الله التميمي ورئيس بعثة الشرف المرافقة الشيخ الدكتور سالم جابر الاحمد الصباح وسفير دولة الكويت لدى لبنان عبد العال القناعي وسفير لبنان لدى دولة الكويت الدكتور خضر حلوى وامين عام مجلس الأمة علام الكندري

■ الوحدة المجتمعية المترسخة عبر التاريخ الكويتي كانت دائما السبب الأكبر في تجنيب البلاد آثار الصراعات والتوترات الإقليمية

من جهة اخرى اكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أهمية تعزيز اللحمة الوطنية بين الكويتيين وترسيخ وحدتهم الوطنية في ظل الظروف الاقليمية المتوترة في المنطقة وما يصاحبها من شحن «طائفي ومذهبي مقيت».

وقال الرئيس الغانم في بيان صحافي امس إن الكويتيين كانوا على الدوام حريصين على وحدتهم وعلى النأي بالوطن عن أي استقطاب وصراع «يقوم على إثارة الغرائز المذهبية والطائفية والعرقية».

وأضاف أن هذه الوحدة المجتمعية المترسخة عبر التاريخ الكويتي كانت دائما السبب الاكبر في تجنيب البلاد آثار الصراعات والتوترات الاقليمية مشددا على أن الكويت قيادة وشعبا كانت على الدوام حكيمة وناضجة في تعاملها مع الاحداث الخارجية.

وذكر أنه «في ظل التوترات السياسية الاقليمية الحالية فإننا نرفض الزج بالعامل الديني والمذهبي في تلك الصراعات السياسية كما نرفض استهداف الرموز الدينية والروحية لاي طائفة أو مذهب كان» مشددا على الاحترام لكل الرموز الدينية وللطوائف كافة.

لجنة تنمية الموارد البشرية أنجزت تقريرها ورفعته إلى رئيس مجلس الامة

الصانع: مكافأة الموظف المؤمن عليه عند نهاية الخدمة ستكون بواقع 18 شهرا

■ اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب وفق رؤية البديل الاستراتيجي ونراعي ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي

اعلنت لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية عن انجاز تقريرها بشأن مكافأة نهاية الخدمة ورفعه الى رئيس مجلس الامة تمهيدا لادراجه على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

واوضح رئيس اللجنة النائب يعقوب الصانع في مؤتمر صحافي بمجلس الامة امس ان مكافأة الموظف المؤمن عليه عند نهاية الخدمة ستكون بواقع 18 شهرا بحيث يستحق الموظف الكويتي 27 الف دينار كحد اقصى و18 الف دينار كحد ادنى.

وقال الصانع ان المؤمن عليه يساهم باشتراك (استقطاع) شهري بواقع 2,5 في المئة من مجموع الراتب الاساسي والعلاوات الاجتماعية فيما تشارك الحكومة بدفع ما نسبته 5 في المئة.

وأكد ان القانون الجديد الذي سينشأ على ضوئه صندوق خاص لمكافأة نهاية الخدمة تستثمر امواله المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية «لن يمس» المراكز القانونية للموظفين الحاليين الذين يتقاضون مكافأة نهاية الخدمة مشيرا الى القانون سيطبق اعتبارا من الاول من يناير عام 2015.

■ الكلفة الأولية للقانون 360 مليون تدفع من الخزانة العامة أولاً فيما تستفيد الدولة فيما بعد من توحيد هذه المكافأة

واوضح ان الكلفة الاولية للقانون ستبلغ 360 مليون دينار تدفع من الخزانة العامة للدولة في البداية فيما تستفيد الدولة بعد ذلك من توحيد هذه المكافأة.

واضاف الصانع ان اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب وفق رؤية البديل الاستراتيجي كما ان اللجنة تراعي في دراسة الامور المالية ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي.

يعقوب الصانع

وبين ان الحكومة طلبت ان تكون المكافأة بواقع 15 شهرا الا ان اللجنة اصرت على ان تكون بواقع 18 شهرا متطلعا الى توافق حكومي عند طرح القانون للتصويت في جلسة مجلس الامة.

■ نتطلع الى توافق حكومي عند طرح القانون للتصويت في جلسة مجلس الامة

واشار الى ان اللجنة ارتأت عدم التصادم مع الحكومة التي تحفظت على شمول العاملين في القطاع الخاص بالقانون الجديد انطلاقا من وجود قانون العمل الاهلي الذي ينظم مكافأة نهاية الخدمة للعاملين فيه.

وقال الصانع ان اللجنة قامت بمبادرة باستطلاع اراء عينة كبيرة من موظفي القطاعات المختلفة في البلاد حول توحيد سلم الرواتب ومكافأة نهاية الخدمة حيث جاءت نتائج الاستطلاع بوجود شبه اجماع وبنسبة تصل الى 97 في المئة منهم على وجود تفاوت في قيم مكافأة نهاية الخدمة بين القطاعات المختلفة علما بان 60 في المئة منهم لا يحصلون على المكافأة على الاطلاق.

واستنادا الى نتائج هذا الاستطلاع اوضح ان 86,3 في المئة من العينة المشاركة ترى وجوب اقرار الدولة نظاما موحدا لمكافأة نهاية الخدمة على كافة قطاعات الدولة مبينا ان 40 في المئة منهم يحصلون على مكافأة نهاية خدمة.

وعن مساهمة الموظف بنسبة بسيطة من راتبه في مكافأة نهاية الخدمة قال ان نسبة المؤيدين لهذا الاقتراح بلغت 47 في المئة حيث ترجع عدم موافقة نصف العينة تقريبا الى شعورهم بعدم الانصاف والعدالة كون شريحة كبيرة تحصل على المكافأة دون استقطاع او مساهمة.

لجنة الشباب البرلمانية ناقشت التعديلات على قانون الهيئات الرياضية

جانب من اجتماع لجنة الشباب البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

كشف رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب الدكتور عبد الله الطريجي رفض اللجنة الاولمبية الكويتية للتعديلات البرلمانية على قانون رقم 26 لسنة 2012 بشأن الهيئات الرياضية.

وقال الطريجي في تصريح للصحافيين ان اللجنة الاولمبية الكويتية رفضت اية تعديلات على قانون الهيئات الرياضة الكويتية مشيرا الى «ان اعضاء اللجنة الاولمبية قالوا ان الوقت غير كافي لدراسة ونظر هذه التعديلات».

وتطرق الى راي ادارة الفتوى والتشريع الذي يشير الى ان التعديلات المقدمة على قانون الرياضة «تتماشى مع الميثاق الاولمبي الدولي وبالتالي لن يكون هناك تعارض في هذا الشأن» لافتا الى ان اعضاء اللجنة الاولمبية الكويتية قالوا انه سيكون هناك «ايقاف للنشاط الرياضي في البلاد في حال الموافقة على التعديلات المقدمة على قانون الرياضة.»

واكد الطريجي ان اللجنة سترفع تقريرها في هذا الشأن لمجلس الامة خلال ليدرج على جدول الاعمال ويتم التصويت عليه «وبالتالي يتحمل المجلس مسؤولية هذه التعديلات المقدمة على القانون والنظر فيها

أقرت اقتراحا بقانون بشأن إنشاء صندوق صحي للرياضيين

الحريص: «التشريعية» رفضت رفع الحصانة عن النائب دشتي

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

أعلن رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مبارك الحريص عن رفض اللجنة طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن النائب الدكتور عبد الحميد دشتي في قضية رقم 338 لسنة 2014 حصر العاصمة «التوافر شبهة الكيدية».

وقال الحريص في تصريح للصحافيين ان اللجنة اقرت اقتراحا بقانون بشأن انشاء صندوق صحي للرياضيين واقتراحا اخر بشأن تأسيس شركة للخدمات الصحية واخر بشأن تأسيس الشركة الكويتية للتأمين الصحي واقتراحا بقانون في شأن التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين.

واشار الى ان اللجنة اقرت اقتراحا بقانون بتعديل القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر واقتراحا بقانون بشأن اضافة بند الى المادة 21 من القانون نفسه.

واوضح الحريص ان اللجنة وافقت على اقتراح بشأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها كما اقرت اقتراحا بقانون لمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة واقتراحا بقانون اخر بشأن انشاء صندوق سيادي للمتقاعدين.

واكد ان اللجنة وافقت كذلك على اقتراح بقانون بمنح مكافأة مالية للحاصلين على درجتي الدكتوراة والماجستير اضافة الى الموافقة على اقتراح بقانون بشأن اضافة مادتين جديدتين الى القانون 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وبين ان اللجنة ارجأت لمزيد من الدراسة اقتراحا بقانون في شأن تكافؤ الفرص واقتراحا بتنظيم اوجه العمل في اللجنة الاولمبية والاتحادات والاندية الرياضية.

وقال ان اللجنة رفضت اقتراحا بقانون لتعديل قانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية.

وذكر ان اللجنة اقرت اقتراح بقانون بشأن تحويل القطعتين 3 و 4 لمنطقة خيطان الجنوبي من وزارة المالية الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتثمين القطعة رقم 10 في منطقة خيطان مشيرا الى انها رفضت اقتراحا بقانون في شأن نزع الملكية وتثمين جميع القطع السكنية في منطقة الواحة ومنطقة الفردوس

«الميزانيات البرلمانية» انتهت من مناقشة ميزانيات الهيئات المستقلة والملحقة

اعلنت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عن اقرار تقاريرها بشأن كافة ميزانيات الهيئات المستقلة والملحقة متوقعة ان يشرع مجلس الامة مطلع الاسبوع المقبل بعقد جلساته لمناقشة الموازنة العامة للدولة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي بمجلس الامة انه تم الانتهاء من كافة قوانين الميزانيات المستقلة والملحقة وعددها 15 تقريرا الى جانب تقرير الميزانية العامة للدولة.

واوضح ان الميزانيات تشمل 13 قانونا للميزانيات المستقلة والملحقة يصدر كل منها بقانون منفرد اضافة الى قانون يشمل خمس ميزانيات لهيئات مستقلة الى جانب قانون يشمل 10 ميزانيات لهيئات ملحقة اضافة الى قانون الموازنة العامة للدولة وعليه يبلغ عدد المشاريع بقانون 16 مشروعا ستعرض على مجلس الامة.

وبين ان تقرير الموازنة العامة ستقره اللجنة اليوم بعد اقرار التعديلات الواردة عليه بصيغتها النهائية.

واضاف عبدالصمد ان اللجنة سترفع لمجلس الامة بالاضافة الى الموازنة العامة للدولة قانون يشمل الحسابات الختامية المستقلة القديمة وعددها 82 بالاضافة الى قانون المراقبين الماليين.

وتوقع ان يشرع مجلس الامة مطلع الاسبوع المقبل بمناقشة الميزانيات على ان يخصص الاسبوع بمجمله للموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية المتراكمة.

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات البرلمانية

جمعية الصحافيين الكويتية

اليوم بجمعية الصحافيين
مؤتمر صحافي للجنة التعريف بالإسلام

تستضيف جمعية الصحافيين الكويتية المؤتمر الصحافي الذي تنظمه لجنة التعريف بالإسلام حول إطلاق حملتها الجديدة لشهر رمضان لعام 1435هـ.

يعقد المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الإثنين الموافق 23 يونيو 2014 بمقر جمعية الصحافيين الكويتية.